

طلال الوسلاتي

خبير محاسب وعضو بهيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية

33 نهج الشيخ محمد المهيري حي النصر 1 اريانة 2080

الهاتف: 70 850 581 / الفاكس: 70 853 446

الديوان الوطني للمناجم

تقرير مراجع الحسابات للسنة المالية

2017

الفهرس

3	التقرير العام لمراجع الحسابات لسنة 2017
9	التقرير الخاص لمراجع الحسابات لسنة 2017
24	القوائم المالية

التقرير العام لمراجع الحسابات
السنة المالية 2017

سير مختصم وإيرادات حسابات

عموم هيئة الخبراء المحاسبين بالبنك التونسي

33 روج المين شارع الميناء الميناء 1 2001 أريانة

الهاتف: 79 859 581 - الفاكس: 79 853 415

تونس في 30 ديسمبر 2017

السادة أعضاء مجلس التدقيق

الديوان الوطني للمناجم

التقرير العام لمراجع الحسابات السنة المحاسبية 2017

للمراجعين المحاسبين

المراد: يتعلق حول تقرير التدقيق

تقرير التدقيق العام لمراجع الحسابات للديوان الوطني للمناجم الذي أعدت لإرفاقه بالتقرير المالي السنوي للديوان الوطني للمناجم لسنة 2017، والمراد من التقرير العام الذي تقدم من المراجعة من خلال جدول التدقيق، الذي أعدته الهيئة الوطنية للمراجعين المحاسبين، وذلك من أجل إطلاع المجلس الإداري والهيئات المختصة بالبنك التونسي على نتائج التدقيق.

تكونت هذه التفرقة المالية من صافي المراجعة بقيمة 9 796 831 دينار وتضمنت معطيات مالية منها 1 127 516 دينار، وبمراجعة نقدية إيجابية في نهاية السنة قدرها 2 926 997 دينار.

في إطار استكمال تدقيق التدقيق، فإن المجلس الإداري للديوان الوطني للمناجم قد وافق على التقرير المالي السنوي للديوان الوطني للمناجم لسنة 2017، والذي أعدته الهيئة الوطنية للمراجعين المحاسبين، وذلك من أجل إطلاع المجلس الإداري والهيئات المختصة بالبنك التونسي على نتائج التدقيق.

ظلال الوسلاتي

خبير محاسب ومراقب حسابات

عضو بهيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية

33 نهج الشيخ محمد المهيري النصر 1 2001 أريانة

الهاتف: 70 850 581 - الفاكس: 70 853 446

تونس في 30 جويلية 2018

السادة أعضاء مجلس المؤسسة

للديوان الوطني للمناجم

الموضوع: التقرير العام لمراجع الحسابات حول القوائم المالية لسنة 2017
حضرات السادة،

1- تقرير حول القوائم المالية

1.1- الرأي بتحفظ حول القوائم المالية

- تنفيذ مهمة مراجعة حسابات الديوان الوطني للمناجم التي أسندت إلينا قمنا بتدقيق القوائم المالية المقفلة في 31 ديسمبر 2017 و المرافقة لتقريرنا، و التي تتألف من الموازنة ومن قائمة النتائج ومن جدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ و ملخص حول السياسات المحاسبية الهامة و المعلومات التوضيحية ذات العلاقة.

تبرز هذه القوائم المالية مجموعا صاف للموازنة يساوي 9 798 831 دينار ونتيجة محاسبية سلبية بقيمة 342 516 دينار وسيولة نقدية ايجابية في نهاية السنة قدرها 2 926 997 دينار.

في رأينا وباستثناء أثار المسائل المبنية ضمن الفقرة "أساس الرأي المتحفظ" فان القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للديوان الوطني للمناجم في 31 ديسمبر 2017 ونتائج عملياتها وكذلك تدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

2.1- أساس الرأي المتحفظ

لقد قمنا بأعمال المراجعة وفقا للمعايير الدولية للتدقيق المعتمدة بالبلاد التونسية. ويرد لاحقا في هذا التقرير بيان توضيحي لمسؤولياتنا وفقا لهذه المعايير ضمن فقرة "مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية". نحن مستقلون عن المؤسسة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي المعتمدة بالبلاد التونسية في تدقيق القوائم المالية وإننا قد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات والقواعد.

كما نعتقد أن عناصر الإثبات التي تحصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسا لرأينا حول القوائم المالية.

ويتضمن رأينا حول القوائم المالية للديوان للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 التحفظات التالية:

- مقارنة الجرد المادي للأصول الثابتة مع القيود المحاسبية

إلى تاريخ إعداد القوائم المالية لم ينته الديوان من مقارنة الجرد المادي للأصول الثابتة بعنوان سنة 2017 مع القيود المحاسبية والتي بلغ مجموعها الخام في موفى سنة 2017 ما قدره 41 129 442 ديناراً. والملاحظ أن هذه الوضعية تحول دون التأكد من مطابقة القيود المحاسبية للأصول الثابتة التي تم جردها. كما أن هذه الوضعية لا تمكن من التأكد من ضرورة تسجيل مدخرات إضافية وتسويات لهذه الأصول. كما يمكن أن ينتج عن هذه الأعمال تعديلات محاسبية لا يمكن في الوقت الحاضر تحديد مدى تأثيرها على القوائم المالية.

- منح الاستثمار

بلغ حجم منح الاستثمار في موفى سنة 2017 ما قدره 65 375 063 ديناراً في حين لم يبلغ حجم الأصول الثابتة والأصول المالية المحاسبية سوى 42 523 444 ديناراً. كما أن حجم استهلاكات منح الاستثمار في نفس التاريخ بلغ 48 944 575 ديناراً مقابل استهلاكات الأصول الثابتة الذي يبلغ 37 392 195 ديناراً. وفي غياب مقارنة سنوية بين منح الاستثمار والأصول الثابتة التي وقع اقتناءها بفضل هذه المنح وكذلك مقارنة الاستهلاكات لهذه الأصول مع استهلاكات منح الاستثمار تبرر هذه الفوارق لا يمكننا في الوقت الحاضر التثبت من صحة قيمة استهلاكات منح الاستثمار.

- الأصول المالية :

بلغت قيمة المساهمات في موفى سنة 2017 مبلغاً قدره 1 387 260 ديناراً في حين تبلغ قيمة المدخرات المتعلقة بها 358 825 ديناراً.

ونعلمكم كوننا لم نتمكن من الحصول على الوثائق اللازمة من قوائم مالية وتقارير مراقبي الحسابات ومحاضر الجلسات العامة وباقي الوثائق القانونية بالنسبة للأصول المالية المضمنة بالقوائم المالية في موفى سنة 2017 بما يسمح لنا بتحديد قيمة المساهمات ومن ثمة تبرير المدخرات المتعلقة بها. (الملحق عدد 1)

- حسابات قديمة وعالقة الواجب تطهيرها
تحتوي الأرصدة المحاسبية للديوان على بعض الأرصدة القديمة أو الغير مبررة والتي تستوجب التحليل قصد تسويتها وتطهيرها
(ملحق عدد 2).

- أعباء الأعوان الملحقين خارج الديوان
يوصل الديوان التكفل بأعباء أجور الأعوان الملحقين لدى وزارة الصناعة والتجارة والإتحاد العام التونسي للشغل بما في ذلك
أعباء التغطية والمنافع الاجتماعية والأعباء الجبائية ودون احتساب منح يوم العلم ومنحة الإعانة المدرسية وذلك بمبلغ قدره
288 870 ديناراً لسنة 2017 فقط. (الملحق عدد 3)
كما نعلمكم أنه في غياب سند قانوني واضح يتم إسناد منح للأعوان بعنوان إعانات مدرسية ومساهمات في إحياء يوم العلم
وتمويل الودادية بمبلغ جملي قدره 130 631 ديناراً بالاعتماد على اعتمادات سنوية تدرج ضمن ميزانية الديوان.

3.1- تقرير النشاط السنوي

إن تقرير النشاط السنوي من مسؤولية هياكل الإدارة و التسيير، إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل تقرير النشاط السنوي
وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد عليه.
طبقاً للتشريع الجاري به العمل فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات حول حسابات الديوان المضمنة بتقرير
النشاط السنوي وذلك بالرجوع إلى البيانات الواردة بالقوائم المالية.
وفي هذا الصدد، تتمثل أشغالنا في قراءة تقرير النشاط السنوي، وتحديد ما إذا كان يتعارض بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو
مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق أو ما إذا كان مغايراً أو متضمناً لأخطاء جوهرية. وإذا ما توصلنا، على ضوء
الأعمال التي قمنا بها، إلى وجود أخطاء جوهرية ضمن تقرير النشاط السنوي، فإننا ملزمون ببيان ذلك صلب تقريرنا.
وتجدر الإشارة إلى أن الديوان لم يقيم بإعداد تقرير النشاط السنوي بل قام بإعداد التقرير السنوي للنشاط الفني لسنة 2017
وبالتالي لا يمكننا إبداء رأي في هذا الصدد.

4.1- مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن القوائم المالية

إن هياكل الإدارة والتسيير مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للقانون المتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات
بتونس وعن الرقابة الداخلية التي تعتبر ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن
غش أو خطأ.
عند إعداد القوائم المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الديوان على الاستمرار في الاستغلال، والإفصاح، إذا تطلب الأمر
ذلك، عن المسائل المتعلقة باستمرارية الاستغلال وتطبيق المبدأ المحاسبي الخاص باستمرارية النشاط إلا إذا كانت الإدارة تعتزم
تصفية الديوان أو إيقاف نشاطه أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.
تتحمل هياكل الإدارة والتسيير مسؤولية الإشراف على منظومة المعلومات المالية للديوان.

5.1- مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقول بان القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو
خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، لكنه ليس ضمانا بأن التدقيق الذي يتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق المعتمدة بالبلاد التونسية سيكتشف حتما عن أي خطأ جوهري يمكن أن يحدث.

يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة غش أو خطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصفة فردية أو إجمالية، وبشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية. في نطاق عملية التدقيق المنجزة وفقا للمعايير الدولية للتدقيق المعتمدة بالبلاد التونسية، فإننا نمارس تقديرنا المهني ونتبع مبدأ الشك المهني خلال التدقيق بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر احتواء القوائم المالية على أخطاء جوهريّة، سواء كانت هذه الأخطاء ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر، والحصول على عناصر إثبات كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا. إن عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن غش يعتبر أعلى من الخطر الناتج عن خطأ حيث أن الغش ينتج عن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التصريحات المضللة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الديوان.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المعتمدة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المتوخاة والإيضاحات ذات العلاقة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة للمبدأ المحاسبي الخاص باستمرارية الإستغلال، واستنادا على عناصر الإثبات التي يتم الحصول عليها للتوصل إلى استنتاج حول وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف من شأنها أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المؤسسة على الإستمرار في الإستغلال. فإذا استنتجنا وجود هذا الشك الجوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، و إذا كانت الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فسنقوم بتعديل رأينا.

تعتمد استنتاجاتنا على عناصر الإثبات التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الديوان عن مواصلة الإستغلال.

- تقييم العرض العام للقوائم المالية وشكلها ومحتواها، بما في ذلك المعلومات الواردة بالإيضاحات، وتقييم ما إذا كانت هذه القوائم تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بشكل يضمن عرضها بصورة عادلة.

- التواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق أساسا بنطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها وبتنتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال عملية التدقيق.

2- تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

في إطار مهمتنا المتمثلة في مراجعة حسابات الديوان ، قمنا أيضا بالفحوصات الخاصة التي تنص عليها المعايير المهنية من طرف هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية والقوانين الجاري به العمل في هذا الشأن.

فاعلية نظام الرقابة

لقد قمنا بتقييم إجراءات الرقابة الداخلية للديوان وقد ضمنا نتائج هذا التقييم في تقريرنا الخاص بنظام الرقابة الداخلية والذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير وفي هذا الصدد نذكر بان هياكل الإدارة والتسيير هي المسؤولة على تصور و وضع نظام رقابة داخلية والأشراف الدوري على نجاعته وفاعليته.

مراجع الحسابات

طلال وسلاتي

طلال الوسلاتي

خبير محاسبي و مراقب حسابات
عضو بهيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية
33 نهج الشيخ محمد المهدي بالصراف أريانة 2001
الهاتف: 70 850 581 - الفاكس: 70 853 446

الموازنة
(مليار دينار)

مذكرة مضافة لقر 31 ديسمبر

27 371 26	23 262 316	1-4	الإصول غير المتكافئة
21 000 000	29 673 822		إجمالي الأصول المتكافئة
44 181	78 266		الأصول غير المتكافئة المتكافئة
6 272 124	11 437 806	2-4	الإصول المتكافئة
7 412 654	(7 319 672)		إجمالي الأصول المتكافئة

القوائم المالية

في 2017/12/31

148 719	3 503 650	1-3	المطلوبات
247 411	(3 463 347)		إجمالي المطلوبات
47 908	41 821		المطلوبات من الشركات
1 129	328 628	2-2	تسهلات و الخصومات المتصلة بها
47 821	328 628		إجمالي المطلوبات
17 251	3 484 401	1-2	إصول تجارية أخرى
38 420	176 427		إجمالي المطلوبات
753 780	2 362 654		المطلوبات من الشركات
777 132	2 820 807	4-2	المطلوبات من الشركات المتكافئة

الموازنة
(بالدينار)

سنة محاسبية مختومة في 31 ديسمبر

2016	2017	إيضاحات	الأصول
1.961.778	3.772.425	1	الأصول غير الجارية
29.591.538	29.651.916	1-1	الأصول غير المادية
(29.547.377)	(29.572.622)		تطرح الإستهلاكات
44.161	79.294		الأصول غير المادية الصافية
9.362.139	11.477.526	2-1	الأصول المادية
(7.479.699)	(7.819.572)		تطرح الإستهلاكات
1.882.440	3.657.954		الأصول المادية الصافية
1.394.002	1.394.002	3-1	الأصول المالية
(1.358.825)	(1.358.825)		تطرح المذخرات
35.177	35.177		الأصول المالية الصافية
6.685.045	6.026.406	2	الأصول الجارية
3.526.713	3.509.666	1-2	المخزونات
(3.477.015)	(3.463.845)		تطرح المذخرات
49.698	45.821		
223.193	326.698	2-2	الحرفاء و الحسابات المتصلة بهم
(141.164)	(141.164)		تطرح المذخرات
82.029	185.534		
2.974.291	3.064.479	3-2	أصول جارية أخرى
(196.425)	(196.425)		تطرح المذخرات
2.777.866	2.868.054		
3.777.132	2.926.997	4-2	السيولة و ما يعادل السيولة
8.646.823	9.798.831		مجموع الأصول

الموازنة
الأموال الذاتية و الخصوم
سنة محاسبية مختومة في 31 ديسمبر

2016	2017	إيضاحات	الأموال الذاتية و الخصوم
4.046.101	4.714.714	3	الأموال الذاتية
1.184.867	1.184.867		رأس المال الإجتماعي
8.166.683	8.166.683		الإحتياطات
15.419.358	16.430.487		أموال ذاتية الأخرى
(20.721.454)	(20.724.807)		النتائج المؤجلة
-	-		التعديلات المؤثرة على النتائج المؤجلة
4.049.454	5.057.231		مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب نتيجة السنة المحاسبية
(3.353)	(342.516)		نتيجة السنة المحاسبية
4.046.101	4.714.714		مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص
4.600.722	5.084.117		الخصوم
2.960.867	2.995.107	4	الخصوم غير الجارية
2.960.867	2.995.107		قرض الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
-	-		ضمانات مدفوعة
-	-		مدخرات
1.639.855	2.089.010	5	الخصوم الجارية
425.822	719.376	1-5	المزودون و الحسابات المتصلة بهم
1.214.033	1.369.634	2-5	الخصوم الجارية الأخرى
8.646.823	9.798.831		مجموع الأموال الذاتية و الخصوم

قائمة النتائج

(بالدينار)

سنة محاسبية مختتمة في 31 ديسمبر

2016	2017	إيضاحات	البنود
		(1)	إيرادات الاستغلال
365.327	631.594		المداخل
5.740.000	5.572.000		منح الاستغلال
530.534	468.641		إيرادات الاستغلال الأخرى
416.308	426.828		استرداد على مدخرات و استهلاكات
7.052.169	7.099.063	6-1	مجموع إيرادات الاستغلال
		(2)	أعباء الاستغلال
15.967	17.047		تغيير المخزون
271.889	331.255		مشتريات مستهلكة
48.775	26.641		أعباء البحوث و الدراسات
4.906.460	5.335.380	6-2	أعباء الأعوان
736.606	811.413		مخصصات الاستهلاكات و المدخرات
1067.879	966.730	6-3	أعباء الإستغلال الأخرى
7.047.576	7.488.466		مجموع أعباء الاستغلال
+4.593	(389.403)	(2)-(1)	نتيجة الاستغلال
(34.452)	(34.240)		أعباء مالية صافية
0.000	0.000		إيرادات التوضيفات
44.863	82.365		الأرباح العادية الأخرى
(17.858)	-		الخسائر العادية الأخرى
(2.853)	(341.278)		نتيجة الأنشطة العادية قبل احتساب الأداءات
(500)	(1.238)		الأداء على الأرباح
(3.353)	(342.516)	6	نتيجة الأنشطة العادية بعد احتساب الأداءات
(3.353)	(342.516)		النتيجة الصافية للسنة المحاسبية
-	-		انعكسات التعديلات المحاسبية
(3.353)	(342.516)		النتيجة بعد التعديلات المحاسبية

جدول التدفقات النقدية لسنة 2017
(بالدينار)

2016	2017	البنود
		التدفقات النقدية المتصلة بالاستغلال
-3.353	-342.516	النتيجة الصافية
		تسويات بالنسبة لـ :
946.842	351.949	استرداد على استهلاكات و مدخرات
		تغييرات :
15.967	17.047	*المخزونات
1.680	(105.185)	*المستحقات
999.963	(90.188)	*أصول أخرى
(33.029)	449.155	*المزودين و الخصوم الأخرى
		فائض التفويت في أصول مادية
1.028.103	280.261	التدفقات النقدية المتأتية من الاستغلال
		التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الاستثمار
(691.929)	(2.175.765)	الدفعات المتأتية من إقتناء أصول ثابتة
-	-	المقايض المتأتية من التفويت في أصول ثابتة
-	-	الدفعات المتأتية من إقتناء أصول مالية
(691.929)	(2.175.765)	التدفقات النقدية المخصصة بأنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية المخصصة بأنشطة التمويل
34.240	34.240	مقايض متأتية من القروض
-	-	تسديد قروض
1.309.400	1.011.129	مقايض متأتية من منح الإستثمار
1.343.640	1.045.369	التدفقات النقدية المخصصة لأنشطة التمويل
1.679.814	(850.135)	تغير الخزينة
2.097.318	3.777.132	الخبزينة في بداية السنة المحاسبية
3.777.132	2.926.997	الخبزينة عند ختم السنة المحاسبية